



من أجل غد مشرق لعراق عزيز واحد

رقم البيان - (46)
التاريخ - 14 / نيسان / 2012

محضر إجتماع

يا أبناء شعبنا العراقي العزيز

إجتمعت الهيئة التأسيسية لحركة العراق أولاً في الرابع من نيسان 2012. لمناقشة جملة من القضايا التي تهم العراق والمنطقة وللإطلاع على آراء أعضاء الهيئة بكل حرية ووضوح وفي جو وطني وبروح ديمقراطية متميزة. وكذلك لتدارس أوضاع الحركة التي اتسمت بتعثر أداء أعضائها والعمل لتحقيق طموحاتها بسبب عدم إمكانية تفرغ بعض كوادرها لظروف تتعلق بحياتهم المعيشية، والأمنية عند كشف هوياتهم من قبل عناصر السلطة وأجهزتها الأمنية المضادة لنشاطاتها الليبرالية والعلمانية داخل البلاد. وناقشت أيضاً سبل تفعيل مهماتها للمرحلة التي تسبق انعقاد مؤتمرها التأسيسي في إطار الأهداف المسطرة في مسودة مشروعها السياسي. وبتوافق الجميع تقرر أن يكون العمل في المرحلة المقبلة في إطار المحاور التالية:

المحور الأول: الوضع الداخلي في العراق لاسيما ما يخص النظام القائم على المحاصصات الطائفية وهشاشة مواقف الأحزاب السياسية وتفشي الفساد في عموم مرافق الدولة المنهكة.

والمحور الثاني: الوضع الخاص بالمتغيرات السريعة في المنطقة العربية ومواقف المجتمع الدولي من مخاطر إيران على مستقبل المنطقة والسلم العالمي. والتأكيد على إستنهاض شعبنا لنصرة الشعب السوري الشقيق التائر لإسقاط نظام الطاغية بشار.

والمحور الثالث: الخاص بالتوصيات والمقترحات الضرورية في هذا الظرف الدقيق في تاريخ العراق.

المحور الأول:

الوضع الداخلي:

لقد توصلت فئات المجتمعين وبشكل مؤكد بأن حكومة قادة التحالف الوطني الذي يمثلها إبراهيم الجعفري في البرلمان والمالكي في رئاسة الحكومة، إن ركائزهم الأساسية طائفية وإن جُلَّ توجيهاتهم وسياساتهم مرتبطة بسياسة طهران التوسعية منذ تولي إبراهيم الجعفري القائم بأعمال علي خامنئي رئاسة الحكومة في العراق. ومن أبرز الأدلة والشواهد بالحقائق والوقائع إصرار وإندكاك قادة مكونات هذا التحالف الوطني على إنجاح المسائل المرتبطة بالأهداف الإستراتيجية لولاية فقيه الشر والإرهاب علي خامنئي في العراق ودول المنطقة العربية على حساب المصلحة الوطنية للشعب العراقي ومنها:

المسألة الأولى: مضاعفة الضغوط على القوى الوطنية من قبل سلطة قادة التحالف الوطني لتوسيع دوائر سيطرتهم من خلال مليشيات مكوناتهم لتشمل كافة مراكز السلطات الثلاثة: رئاسة الجمهورية ومجلس

النواب والحكومة التي يرأسها المالكي، وإستمرار هيمنته على وزارتي الداخلية والدفاع، وكافة الأجهزة الأمنية، والمليشيات المرتبطة بفيلق القدس الإيراني، وإخضاع رؤساء دوائر القضاء والقضاء لسياستهم الطائفية، لتعزير معركتهم المستمرة بتعطيل المشاريع المتعلقة بمستقبل العراق المنشود، وعلى رأس هذه المشاريع وأهمها مشروع السيد مسعود البارزاني وإنعقاد المؤتمر الوطني. لأنهما ستتعارض نتائجهما مع أخطر قرارين ربط التحالف الوطني بهما مصير العراق وهما: الوقوف مع النظام الإيراني في تجذير مطامعه التوسعية في العراق ودول المنطقة، والوقوف معه على حساب مصالح الشعب العراقي وشعوب دول المنطقة في صراعه مع المجتمع الدولي، بالإضافة إلى إصرار قادة هذا التحالف على وضع العراقيين أمام خيارين: إما الرضوخ كلياً لمطالب طهران، أو إغراق البلاد في بحر من الفوضى والدمار.

المسألة الثانية: يعطي الشرعية لمن يريد ويسحب الشرعية ممن يريد، ليبقى مكوناته الطائفية تحكم العراق حكماً وراثياً لا ديمقراطياً عبر ضغوط إيرانية هائلة على منافسيه من الشعب في وقت الإنتخابات المحلية والبرلمانية، وهم شركاء المالكي في إختراقه للدستور وذلك من أجل افتعال أزمات سياسية في البلد وبإستمرار على أساس هو الذي يمنح الشرعية الدستورية للحكومة.

المسألة الثالثة: يعتمد تعطيل دور السلطة التشريعية، لإضعاف النظام الديمقراطي وإعطاء المالكي القوة الغاشمة لتجاوز على كلما يتمشى وطبيعة النظام الديمقراطي. لأنه يعتقد بأنه الوحيد القادر على أن يضع جميع مقدرات العراق السيادية وتوجهاته السياسية في خدمة المصالح والأهداف الإيرانية.

المسألة الرابعة: يتعامل التحالف الوطني مع حكومة المالكي بمواقفه اللامسؤولة وحملاته الإجرامية ضد الوطنيين المخلصين للوطن في الحكومة والبرلمان والشارع السياسي، عملاً بفتاوى علي خامنئي "المخالفين كالأعداء يجب سحقهم" وليس على أساس إنهم شركاء في وطن واحد.

المسألة الخامسة: تهميش وتشويه الرموز السياسية والفكرية والأدبية للتيارات العلمانية والليبرالية بحيث لن يسمح أن يكون لها أي دور رسمي وشعبي، حيث أنهم مراقبين ومطاردين بإستمرار، مما أفقد التيار الليبرالي الكثير من مقوماته، وأخذ التهميش والتشويه يشمل حتى قادة الحزب الوطني الكردستاني لأنهم الأقوى في الساحة العراقية كقادة عراقيين لتيار ليبرالي ومعززين وطنياً وإقليمياً ودولياً.

المسألة السادسة: نقل الصراع السياسي بين التيارات الإسلامية الطائفية والتيار الليبرالي الى الصراع بين أطراف المجتمع المختلفة والقوى السياسية المرتبطة بأجندة ولاية الفقيه الصفوية وذلك على حساب قيام الدولة المدنية الحديثة في العراق، حيث تعترض هذه القوى على محاربة الحريات الفكرية والفلسفية والثقافية والفنية وتصفية رجالها وهذا هو جوهر الصراع الحقيقي الآن.

المسألة السابعة: حشر الشباب والمرأة في العراق داخل الإطار الطائفي وخارج الأطر السياسية الحقيقية ومما ليس له علاقة بدوائر صناعة القرار وتمثيلها بالبرلمان تمثيل شكلي صوري حيث يقوم الإسلام السياسي بتوظيف قضايا المرأة من أجل الواجهة الإجتماعية، بسبب إستيعاب الأحزاب الظاهرة على المسرح السياسي لإنتهازيين والوصوليين وعدم رغبتها ومصداقيتها على ملء الفراغ السياسي بالكوادر المؤهلة لتحمل مسؤولياتها الوطنية على أحسن وجه.

المسألة الثامنة: المراوغة في تفعيل العمل بموجب الاتفاقية الإستراتيجية، وذلك لتوسيع آفاق الهيمنة للنظام الإيراني في العراق والمنطقة.

المسألة التاسعة: محاولة تهميش دور العراق عربياً ودولياً ونخر المواقف الرائدة لدول مجلس التعاون الخليجي لبناء الأمة العربية من جديد في إطار جامعتها العربية من أجل ربط هذا البلد العربي فعلياً بالمحور الإيراني وتحويله إلى ساحة لصراعات داخلية ومواجهات باطلة مع دول الجوار العربية كما رسمته لها طهران. وجعل المؤسسات والدوائر التجارية والمالية والإقتصادية والخدمات وسيلة لهدر موارد الدولة لحساب مكونات مرتبطة بطهران لذبح الشعب السوري وتحويل العراق الى ساحة مواجهة

لصالح إيران وسوريا على الدوام، وإعتبار خصوم النظام الإيراني عملاء لأطراف عربية وذلك واضح من مواقف حكومة التحالف الوطني العراقي من إنتفاضة الشعب السوري رضوخاً لأوامر ملالي قم وطهران حيث أخذت تلك المواقف تشدد وتتصاعد بإندفاعها بألياتها الدموية للقضاء على هذه الإنتفاضة التي ستضع النهاية لنظام الطاغية بشار.

المحور الثاني:

لقد تولت مصر منذ منتصف القرن المنصرم، قيادة الأمة العربية، وقيادة دفة الصراع العربي - الإسرائيلي بشعارات قومية، لكن بحماس سلبي وأساليب عاطفية غير علمية، بحيث جعلت من فلسطين قضية مركزية بالنسبة لمصر وللغرب دون مستوى خيارها الاستراتيجي "صراع حتى النصر والتحرير"، و"لا حرب بدون مصر" حتى إنتهت بهزيمة كل الثوريين العرب في حزيران عام 1967.

ولطالما أن السلام اليوم أصبح إستراتيجية لا تنازعها أي إستراتيجيات في منطقة الشرق الأوسط والعالم فمن الصحيح جداً أن تتحول المفاتيح الإستراتيجية لبناء مستقبل عالماً العربي الى مجلس التعاون الخليجي وهو المدعوم من قبل الولايات المتحدة التي لها في دولة قطر أكبر قاعدة عسكرية في الشرق الأوسط. ونظرته الإيجابية في الربيع العربي ومواقفه الجريئة من الأهداف التوسعية للنظام الإيراني وتدخلاته السافرة في شؤون العراق الداخلية ودول المنطقة الأخرى.

أما عن وحدة مواقف دول الجامعة العربية التي لم تتوحد على مدى 60 عاماً الماضية، والتي أصبحت اليوم مرهونة بالصراع العربي - الإيراني وليس بالصراع العربي - الإسرائيلي بعد إعتراف منظمة التحرير الفلسطينية وجمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية بإسرائيل. فمن المبكر جداً أن نتوقع تحقيق ذلك مع المتغيرات السريعة في المنطقة وخاصة أن عدداً من الدول العربية مازالت تعيش مراحل إنتقالية غير واضحة المعالم لا في أبعادها السياسية ولا في نظرتها المستقبلية لواقع الأمة العربية.

فبكل تأكيد سيلعب مجلس التعاون الخليجي دوراً عربياً وإقليمياً ودولياً كبيراً وسياسياً مميزاً ورائداً في عملية السلام بين منظمة تحرير الفلسطينية وإسرائيل، ورفع حالة الحرب بين العرب وإسرائيل كخيار إستراتيجي عربي، لأن هناك بالفعل دور كبير للقيادة الحكيمة لخدم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز الذي إقترح في إجتماع المجلس الأخير في السعودية أن يرتقي دور هذا المجلس من حالة التعاون إلى حالة الإتحاد بين دوله الأعضاء، بالإضافة إلى إنضمام الأردن والمغرب كأعضاء في المجلس، وهذا هو عين الصواب وقمة ما يتمناه المرء لوطنه وأمتة، وكذلك للقيادة الحكيمة والبناءة لحضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر، لبناء وإرساء تاريخ سياسي حديث لشعوب دول الجامعة العربية مع القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ملك المملكة الأردنية الهاشمية، حيث تعد تلك القيادة متميزة جداً لا يستطيع أحد أن يستغنى عن دورها العربي الريادي التاريخي في إطار مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية، ومواقفها الشجاعة أمام أطماع إيران التوسعية وتدخلاتها السافرة في شؤون عالماً العربي وإن تلك القيادة المذكورة والتميزة بفكرها السياسي المتحرر موجودة الآن بقوة في إطار دول مجلس التعاون الخليجي وفي الساحة السياسية للتصدي لمخاطر التيارات الطائفية والإرهابية، وموجودة أيضاً في صميم توجهات قادة دول المجلس الفكرية والسياسية التي تخدم مستقبل دول المنطقة لاسيما العراق وأجياله القادمة. وبهذه الإطلاة الخليجية السياسية العلنية ترى الحركة بأن الدور السياسي المنشود للمجلس، وامتلاكهم عوامل الاستقرار والاستنفار في المنطقة العربية ودورها ممتد بقوة على ساحة الفعل السياسي والاقتصادي والإعلامي في منطقة الشرق الأوسط عامة، ينطلق من اتجاهين: الأول حيث الأزمات العربية - العربية، والعربية - الإسرائيلية، وكذلك التعامل بإيجابية مع معضلات المجتمع الدولي المتأزمة مع النظام الإيراني، والاتجاه الثاني هو تسخير كل الإمكانيات المادية والتكنولوجية وتوظيف العلاقات الاقتصادية لتسليط الضوء على دول المجلس وقيادته كقابلة مميزة للمؤتمرات واللقاءات العربية والإسلامية والدولية لصالح شعوب دول المنطقة والعالم العربي. وكذلك تبصير المجتمع الدولي بمخاطر إيران على مستقبل المنطقة والسلام العالمي.

أما إيران فمن وجهة نظر "حركة العراق أولاً" ترى إنها وعلى مرأى من أنظار العالم تتعامل مع دول وأطراف وشخصيات مستبدة ولها مكونات عريضة ومتنوعة منتشرة في دول المنطقة ومناطق عديدة من العالم تحاول جهد الإمكان أن تغرس في نفوس تلك المكونات روح الحقد والكراهية لأهداف طائفية مقبنة لتكون معها في السراء والضراء، كما هو الحال مع حزب الدعوة وكتلة مقتدى الصدر ومجلس الحكيم وآخرين في العراق، وحزب نصر الله في لبنان، والحوثي في اليمن، وحركة حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين والاخوان في مصر وليبيا وتونس والجزائر... وتحاول ربط تلك المكونات معها على مستوى الفكر الأيديولوجي. إضافة إلى مخاطر منشأتها النووية على مستقبل شعوب دول المنطقة والمجتمع الدولي وتهديدها المستمر بتعطيل مصادر الطاقة في دول الخليج العربية، وهو صراع سيدفع مجانين إيران لحسم المعركة معه في حرب بأسلحة غير تقليدية يحتمل أن تكون آخر الحروب في منطقة الشرق الاوسط.

المحور الثالث:

لقد تناول الإجتماع كل هذه المعضلات آنفة الذكر وتوصل إلى أهم التوصيات والمقترحات وكالاتي:

1 - إن مكونات التيار الليبرالي في العراق يعاني كثيراً من التهميش والإقصاء وتصفية رموزه السياسية والعلمية والفكرية والأدبية. في حين إنها ليست متجانسة بصورة مقبولة علمانياً وليبرالياً ولكن، ما يميزها هو أنها شكلت حائط صد في مواجهة الإسلام الصفوي الطائفي والإرهابي بحدود ضيقة لاسيما التي تشكّلت مؤخراً، لذلك جعلت "حركة العراق أولاً" من أولويات إهتماماتها دعوة المرأة والشباب من الجيل الجديد الصاعد للإبتعاد عن سلبيات الأحزاب التي هرمت وشاخت أفكارها وفشلت أساليب عملها لينمو في العراق جيل جديد بعيداً عن الأطر الحزبية الطائفية والأفكار المتخلفة التي عملت في العراق منذ زمن بعيد. وتتخذ "حركة العراق أولاً" إلتزامات جدية تجعلها قريبة جداً من الشعب. وفتح المجال للشباب والمرأة لتولي مراكز قيادية فيها.

2 - ضرورة العمل لإسقاط التوريث الطائفي الذي يسعى له التحالف الوطني. وعلى الأحزاب الوطنية أن تؤكد مصداقيتها أمام الشعب وأن تحسم أمرها ليس مع المالكي وحزب الدعوة فقط بل مع التحالف الوطني وكل القوى الطائفية الأخرى. وتضع الحلول الوطنية المناسبة لوحدة العمل الوطني لشراكة وطنية حقيقية مع المكونات الوطنية للشعب الكردي في إقليم كردستان في العراق في المرحلة الحالية وبحكومة الأغلبية السياسية بدعم عربي ودولي معتمدة على موثيق دول الجامعة العربية والمنظومة الدولية بعيداً عن التدخلات السافرة للنظام الإيراني.

3 - العمل على إعادة صياغة الدستور من قبل خبراء في القوانين الدستورية، وبالتوافق بين كافة التيارات السياسية ومكونات المجتمع العراقي حتى لو كانت هناك أغلبية لطرف من الأطراف. لبناء دولة مدنية غير طائفية والعمل على حماية السلطة التشريعية من تعطيل مهماتها التشريعية وبناء مؤسساتها الديمقراطية بصورة سليمة. وجعل البرلمان مرجعاً والقوة العليا لمحاربة حكم المحاصصات الطائفية ومحاربة فساد التيارات الطائفية الحاكمة التي تلعب دوراً مهماً في تعطيل محاسبة المفسدين منهم.

4 - الوقوف مع شعبنا الصابر بمطالبة كافة القوى السياسية على الساحة العراقية لبيان مواقفها من النظام الإيراني بلغة وطنية شجاعة بعيدة عن الأساليب الدبلوماسية المبطنه بالجبن والإنتهازية.

5- العمل مع كافة الأطراف الوطنية لا سيما الليبرالية والعلمانية للوقوف مع المرأة والشباب لقيادة ثورة الشعب السلمية المقبلة. ثورة الغضب الكبير ضد التوريث الطائفي ومكوناته، وعلى الفساد في النظام بأكمله، ليحدث التغيير الرافض لكل أشكال المحاصصات الطائفية. وتجارب الشعوب الحرة أثبتت بأن الطغاة كالمالكي مهما تعاملوا مع شعبيهم بمنطق القوة الباطشة فلا يمكن لهم أن يضمّنوا استمرار هيمنتهم على شعوبهم وإلى الأبد. ونزول شباب التغيير إلى الشارع من جديد ستكون هي الحاسمة لتحرير المرأة والشباب من الطغيان الصفوي والسلفي كما الثورات التي قادتها الأجيال الشبابية التي لم تستوعبها

الأحزاب القديمة والقوى السياسية لعدم مصداقيتها بسبب عدم إستيعاب هذه الأحزاب والحركات لهم ليعبروا عن غضبهم وعن مشكلاتهم التي تمثلت في البطالة والعدالة الإجتماعية ... وتحرير المرأة والشباب ليخرجوا من الإطار الطائفي ويدخلوا في الإطار السياسي الحقيقي كي يشاركوا بقوة في دوائر صناعة القرار وتمثيلهم في البرلمان بشكل حقيقي ومؤثر. حيث لا يستغلها الإسلام السياسي لاسيما بتوظيف قضايا المرأة من أجل الواجهة الإجتماعية.

6 - حركة العراق أولاً ترى من متطلبات العمل الوطني أن تضع كافة الأطراف الوطنية ثقتها بقدرات قادة مكونات شعبنا في إقليم كردستان في العراق لأن ما يقومون به ويقدمونه لشعبنا الكردي في إقليم كردستان وكافة مكونات الشعب العراقي الأخرى هو مثار الإعجاب والثناء ومواقفهم الوطنية من نائب رئيس الجمهورية السيد طارق الهاشمي ونائب رئيس الوزراء السيد صالح المطلق خير دليل على سمو إلتزاماتهم الوطنية والسياسية والأخلاقية، وسعيهم لحلها حسب الدستور وإتفاق أربيل وعلينا جميعاً أن ننسى الماضي، لنبدأ من جديد بتشكيل حكومة شراكة وطنية تمثلها أغلبية سياسية غير مرتبط ولأهـا وأمرها بملاي قم وطهران الذي باتوا مقتنعين بأن انعقاد المؤتمر الوطني لا يؤمن مصالحهم لذلك سيولد المؤتمر كسابقاتها ميثاً أو على أقل تقدير فاشلاً. لأن المسألة بالأساس مسألة ثأر وانتقام وتبادل اخذ بلا عطاء في سياسة وسلوك المالكي كما تريدها طهران فلذلك ترى **حركة العراق أولاً** لأن يكون هناك حلاً إلا برحيل المالكي وحزب الدعوة وإلا فإن الأمور ستتعد كلما مضى الوقت لذا فإن **حركة العراق أولاً** تدعو الأطراف الوطنية أن تحسم أمر معركتها مع المالكي بكل الوسائل المشروعة. علماً بأن الأحزاب الشيعية و"ليس شيعة العراق" بل المكونات الصفوية المرتبطة بطهران وبصورة أوضح وأدق قيادات مكونات التحالف الوطني والغافلين من العوام من قواعدها الشعبية لاسيما مجلس الحكيم وكتلة مقتدى الصدر وحزب الدعوة الذين لا يسمح لهم قط حتى الكلام حول استبدال المالكي داخل أروقة كافة مكونات التحالف الوطني لارتباطاتهم بأيديولوجية ولايتهم الطائفية والسياسية بطهران التي ترفض حتى مناقشة أمر استبدال المالكي مهما اشتدت الخلافات بينهم حول مراكز النهب وسلب لموارد البلاد.

7 - محاربة كل أشكال الفساد والإرهاب وتطهير أجهزة البلاد العسكرية والأمنية والمدنية من الذين يهبون ويختلسون ويسرقون موارد البلاد لحساب المكونات المرتبطة بمرجعيات قم وطهران.

8 - تم تشكيل لجنة تتولى الشؤون السياسية والتنظيمية في العراق، لتفعيل التواصل مع مختلف الجمعيات الهادفة والمتفقة مع أهداف الحركة وتفعيل آلية الحوار مع غير المتفقين مع مبادئ الحركة للتوصل إلى تسويات وتفاهات معهم تؤمن مصالح مختلف الأطراف عبر الحوار والتشاور وإجراء عمليات التنسيق بين مكاتب الحركة والأطراف الوطنية، وتشكيل لجنة أخرى تتولى مهمة تنسيق علاقات الحركة عربياً ودولياً. ونأسف على عدم كشف أسماء اللجنتين في المرحلة الحالية لأسباب أمنية.

9 - توسيع الدوائر الشعبية للوقوف مع سياسة مجلس التعاون الخليجي لما له من مواقف مشرفة في ظروف عصيبة مر بها العراق خلال تصديه للهجمة الخمينية الشرسة على شعبه وأراضيه ووقوفه مع الربيع العربي ونصرة الشعب السوري البطل لكسر قيود دكتاتورية الجزار بشار. ومن الصحيح جداً أن نفكر نحن في العراق كيف يمكن أن يستفيد العراق من الدور القطري والسعودي في ظل السياسة التي ينتهجها مجلس التعاون الخليجي. وما سيقوم به بعد إنعقاد مؤتمر القمة العربية في بغداد. وكيف العمل ليصبح المجلس قبلة سياسية وفق النهج البرجماتي الجديد ما دام هو المقبول جداً على مستوى الوطن العربي والدولي وحاضنة للسلام في الشرق الأوسط.

10 - الوقوف مع جهود الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز العمل بالاتفاقية الإستراتيجية بحيث تنهي بموجبها حالة حربنا مع إسرائيل في وقت مبكر، وإنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة المنشودة وتطوير أبعاد الاتفاقية الإستراتيجية ومطالبة الولايات المتحدة بفتح قنوات أكثر وأوسع لتشمل كافة الأطياف السياسية في العراق لاسيما مع من سيشكلون محوراً رئيسياً في دوائر إستراتيجيتها في منطقة الشرق الأوسط الى

جانب قنواتها مع مكونات الحكومة والمعارضة على السواء. والعمل على رحيل المالكي بموجب قرارات مجلس الأمن الصادرة تحت البند السابع لصالح الشعب العراقي وشعوب دول المنطقة.

الهيئة التأسيسية

E - iraqfirst.1@hotmail.com
